

Distr.: General
8 October 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس الأمن 2584 (2021) المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2021، الذي شجع فيه المجلس على إجراء دراسة أكثر تمحيصاً لدعم بديل يمكن أن يُقدم إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، مع إيراد خيارات تفصيلية وتشغيلية لهذا الدعم، بما في ذلك من خلال الآليات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، خلافاً لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مع النظر في جميع خيارات التمويل المناسبة، وطلب إلي أيضاً إدراج تقييم لحالة تنفيذ الفقرة 13 من قرار المجلس 2391 (2017)، بما في ذلك ما يتعلق بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، وذلك في تقرير يصدر في موعد لا يتجاوز 30 أيلول/سبتمبر 2021، مع عدم الإخلال بأي قرار يتخذه المجلس في المستقبل.

وتحقيقاً لهذه الغاية، قام فريق، مؤلف من ممثلين عن إدارة عمليات السلام؛ وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام؛ وإدارة الدعم العملياتي؛ ومكتب الشؤون القانونية؛ والبعثة المتكاملة في مالي؛ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بإجراء تقييم في الفترة من 12 تموز/يوليه إلى 31 آب/أغسطس. وأجرى الفريق سلسلة من المشاورات مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والممثلات الدائمة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في نيويورك، والأمانة التنفيذية ولجنة الدعم للمجموعة الخماسية في نواكشوط، ووزراء الدفاع في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وقيادة القوة المشتركة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وألمانيا.

وما زلت مقتنعا بأن إنشاء مكتب دعم مكرس تابع للأمم المتحدة يُموّل من خلال الاشتراكات المقررة هو النهج الأكثر فعالية لتقديم دعم مستدام ويمكن التنبؤ به للقوة المشتركة. وفي الوقت نفسه، ينبغي تصميم نماذج الدعم للتشجيع على تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي وتعزيز قدرة القوة المشتركة على الاكتفاء ذاتياً. وبذلك الروح، فإن تحديد المزيد من الخطوات التي يمكن للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية أن تتخذها لتحسين الفعالية العملية للقوة المشتركة وجعل الدعم والمساعدة التقنية المقدمين من الشركاء الدوليين أكثر كفاءة أمر بالغ الأهمية أيضاً. وقد استرشد بتلك المعايير في إجراء التقييم وفي صوغ الخيارين المُبَيَّنَّين في هذه الرسالة ومرفقها (انظر المرفق).

وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



المرفق

تقييم الدعم المقدم إلى القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

أولا - السياق

1 - لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل غير مستقرة، حيث تزيد مستويات العنف العالية من تقييد قدرة الحكومات في منطقة الساحل على الاستمرار في تقديم الخدمات الاجتماعية، مع ضمان سلامة وأمن سكانها. ولا يزال الإرهاب ينتشر في جميع أنحاء المنطقة وقد وصل إلى دول ساحلية. وتتأثر أجزاء من بوركينافاسو ومالي والنيجر بتقشي العنف القبلي الذي يؤدي إلى نزوح جماعي، مما يوجد فراغا تنتشر فيه الجماعات الإرهابية، ومما يزيد من تآكل سلطة الدولة. وتواجه تشاد غارات تشنها جماعة بوكو حرام وتنظيم "الدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا" في حوض بحيرة تشاد وعدم الاستقرار على طول حدودها. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تواجه منطقة الساحل أزمة استثنائية. وفي عام 2021، سيحتاج نحو 29 مليون من سكان منطقة الساحل إلى المساعدة والحماية، أي بما يزيد على 5 ملايين نسمة عما كان عليه الحال في عام 2020.

2 - وتضيف العودة المتوقعة للمقاتلين الأجانب، والتدفق الهائل للأسلحة الصغيرة من ليبيا، مزيدا من التحديات التي من شأنها أن تزيد من العبء الواقع على القوات المسلحة والأمنية التي تتألف منها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، ستعمل القوة في سياق إعادة تشكيل القوات الدولية في شمال مالي ومنطقة ليبتاكو غورما الثلاثية الحدود المشتركة بين بوركينافاسو ومالي والنيجر.

3 - وإضافة إلى إنشاء المجموعة الخماسية والقوة المشتركة التابعة لها، وضعت عدة مبادرات إقليمية أخرى لمكافحة الإرهاب في السنوات الأخيرة، بما في ذلك عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء في عام 2013، ومبادرة أكرا لعام 2017، والقمة الاستثنائية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لعام 2019، التي رمت إلى تعبئة القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية. وظلت بعض هذه المبادرات في شكل إعلانات للنوايا، بينما تقتصر مبادرات أخرى إلى التمويل أو آليات المتابعة. وفي ظل هذه الخلفية، ونظرا للتطورات التي تثير شواغل عميقة في منطقة الساحل، فإن إنشاء القوة المشتركة، على الرغم من التحديات المستمرة، يعد مظهرا قويا من مظاهر الإرادة السياسية من جانب الدول الخمس الأساسية في منطقة الساحل، وهو ما يستحق دعم المجتمع الدولي.

ثانيا - الاستنتاجات الرئيسية

ألف - قدرات المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

4 - أجرى فريق التقييم تقييما لتفعيل القوة المشتركة، والرؤية الاستراتيجية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والوضع النهائي المنشود للقوة. واستفسر الفريق عن الخطوات الملموسة والجدول الزمني لتحقيق الوضع النهائي، وكذلك عن العمليات المخطط لها والاحتياجات الناتجة عنها، بهدف تحديد خط الأساس

ووضع خيارات للدعم في المستقبل مع تحديد ما يلزم من تكاليف. وفي المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة المشتركة، تُقسّم عملية التفعيل إلى مرحلتين، على أن تُطلق المرحلة الثانية منهما في وقت لاحق مع توفُّع تحوُّلها إلى عملية أمنية إقليمية. وخلص فريق التقييم، استناداً إلى المعلومات المتاحة له، إلى أن صقل وتحسين الرؤية المشتركة لمستقبل منطقة الساحل بغية توجيه وإرشاد عملية تفعيل القوة على نحو كامل يستحق المزيد من المشاورات بين حكومات المجموعة الخماسية.

1 - القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

5 - في آذار/مارس 2021، أطلقت القوة المشتركة عملية "ساما 3" في القطاع المركزي، وهي عملية طويلة الأجل نُفذت على عدة مراحل بالتنسيق مع سائر الشركاء. وفي الشهر نفسه، عُزِّزت القوة بوصول الكتيبة التشادية الثامنة، المؤلفة من 1 200 عنصر، وتتمركز حالياً في تيرا، بالنيجر. وبشرها وصل العدد الإجمالي لقوات القوة إلى 5 535 جندياً. غير أن تشاد أعلنت، في 21 آب/أغسطس، سحب بعض القوات لأسباب استراتيجية. وفي 15 أيلول/سبتمبر، أعادت تشاد ما لا يقل عن 400 جندي إلى الوطن، مع الإبقاء على 800 في تيرا. وقامت قيادة القوة المشتركة بإبلاغ البعثة المتكاملة في مالي بأن القوة تخطط للقيام بعمليات رئيسيتين في كل قطاع سنوياً، مقترنة بعمليات مُخصَّصة أخرى. وفي ذلك الصدد، قدمت القوة جدولاً بالميزانية، يرد مرفقاً في هذه الرسالة، حيث يعرض لمحة عامة عن احتياجات التمويل السنوية.

2 - الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

6 - اتخذت المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خطوات لتعزيز استقلاليتها وقدراتها الإدارية، وتحسين الحوكمة التنظيمية، بما في ذلك ما يتعلق بالقوة المشتركة.

7 - ويخطط قائد القوة المشتركة لعملياته استناداً إلى الخطط الاستراتيجية وخطط توفير المعدات الواردة من لجنة الدفاع والأمن، وهي كيان يجمع رؤساء الأركان العسكريين في المجموعة الخماسية. ولدى قائد القوة المشتركة خُطان للإبلاغ: (1) أحدهما إلى الأمانة التنفيذية للمجموعة؛ (2) والآخر إلى اللجنة. والأمانة غير مخولة بإجراء عمليات الشراء الخاصة بها. وتعتمد القوة اعتماداً كلياً على المواد والمعدات المقدمة من فرادى الدول الأعضاء، من خلال اللجنة، لأنها لا تستطيع اشتراء تلك الإمدادات أو اقتناءها مباشرة. ومن ثم، فإن دور رؤساء الأركان العسكريين الوطنيين أساسي.

8 - وفي أعقاب مؤتمر قمة باو المعقود في كانون الثاني/يناير 2020، عززت المجموعة الخماسية صلاحيات الأمانة الدائمة آنذاك وحولتها إلى أمانة تنفيذية. وتم تعيين موظفين إضافيين لتعزيز التنسيق بين التدخلات الأمنية والإنمائية للمجموعة الخماسية. وعزَّز الأمين التنفيذي الجهود الدولية لجمع الأموال وجهود الدعوة نيابة عن القوة المشتركة. ونُقل مركز التنسيق التابع للاتحاد الأوروبي، وهو آلية أنشئت في عام 2018 للمواءمة بين احتياجات القوة المشتركة وتعهدات الجهات المانحة، من بروكسل، إلى نواكشوط، في عام 2020، وأُدمج في لجنة الدعم، وهي هيئة متعددة الأطراف تعمل كجهة وصل بين القوة المشتركة والأمانة التنفيذية. كما تتولى لجنة الدعم إدارة الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية. وفي عام 2020، نفذت اللجنة أول عملية شراء مستقلة، حيث اشترت 44 مركبة بقيمة 13,5 مليون دولار. ووفقاً لمحاورى المجموعة الخماسية، فقد استُفدت موارد الصندوق الاستئماني حالياً. وأنشأت المجموعة الخماسية، خلال

مؤتمر قمتها الاستثنائي المعقود في انجمننا في شباط/فبراير 2021، صندوق عمليات خاصا بالقوة المشتركة، أسهمت فيه عدة بلدان من غرب أفريقيا.

9 - وفي إطار التدابير الرامية إلى تعزيز الحوكمة والقدرات المؤسسية، دعت الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية إلى مشاركة أكبر من جانب الاتحاد الأفريقي لمراقبة الإجراءات المذكورة أعلاه. وأبدى محاورو الاتحاد الأفريقي اهتمامهم، لكنهم أشاروا إلى قدرتهم المحدودة، مما سيتطلب دعما من جهة شريكة أخرى.

باء - تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها وتفعيل إطار الامتثال الخاص بالقوة المشتركة

1 - التقدم المحرز

10 - من خلال تنفيذ إطار الامتثال وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها، المجسدين في التزامات الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، أحرزت القوة المشتركة تقدما مطردا لإدماج حقوق الإنسان في هياكلها وعملياتها، بوسائل تشمل تعزيز تطبيق إطار الامتثال على مستوى الكنائس. وهذا أمر بالغ الأهمية، نظرا إلى جملة أمور منها تأثير انتهاكات حقوق الإنسان على الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب وإعادة بناء الثقة بين قوات الأمن الوطنية والإقليمية والسكان.

2 - التحديات

11 - على الرغم من ذلك، فإن إدماج حقوق الإنسان في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للقوة المشتركة لا يزال مسعى مشوبا بالتحديات. وتشمل الصعوبات الشائعة في تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وإطار الامتثال شح المعلومات عن تأثير عمليات القوة والافتقار العام إلى التواصل للتمييز بين العمليات التي تُنفذ بقدرات وطنية والعمليات التي تُنفذ تحت قيادة القوة. وبالتالي، لا يزال من الصعب تحديد المسؤولية في الحالات التي تتطوي على إلحاق أذى أو ضرر بالمدنيين. وتتأثر مسألة المساءلة البالغة الأهمية كذلك بمحدودية إبراز التحقيقات العالقة للعلن وعدم المتابعة الملائمة لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، التي يُزعم ارتكابها بأيدي أفراد من القوة.

جيم - الدعم الدولي

12 - قام فريق التقييم بوضع خريطة للدعم الذي يقدمه حاليا مختلف الشركاء إلى القوة المشتركة من أجل تحديد الخيارات التي يمكن الاستناد إليها أو التوسع فيها. ووجد أن الدعم العملي المباشر الأكثر اتساقا وانتظاما، وإن كان محدودا في نطاقه، تقدمه حاليا البعثة المتكاملة في مالي، عملا بقرار مجلس الأمن 2391 (2017) والفقرة 13 من منطوقه، وكذلك القرارات 2359 (2017) و 2480 (2019) و 2531 (2020) و 2584 (2021).

1 - الدعم المقدم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

13 - حتى الآن، سلمت البعثة المتكاملة 3,9 ملايين لتر من الوقود ومواد التشحيم و 67 000 علبة من حصى الإعاشة إلى القوة المشتركة امتثالا لسياسية بذل العناية الواجبة. كما دعمت البعثة بناء مقر القوة،

واشترت إمدادات طبية لمواجهة جائحة مرض كورونا (كوفيد-19)، وأجرت ثلاث عمليات إجلاء طبي في مالي.

14 - وفي آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر 2021، أوفدت البعثة المتكاملة بعثات تحقق إلى جميع بلدان المجموعة الخماسية، يرافقها متعاقدون لتسليم الوقود وحصص الإعاشة، وذلك من أجل القيام بما يلي: (أ) رسم خرائط لطرق الإمداد؛ (ب) تقييم سعة التخزين؛ (ج) مناقشة مسائل الإعفاء الضريبي؛ (د) تحديد أماكن للتدريب على سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ووضع خطط لتنفيذه، استعداداً لتنفيذ ولاية الدعم المعززة للبعثة عملاً بقرار مجلس الأمن 2531 (2020).

15 - وعلمت البعثة المتكاملة أن أياً من الكتائب الثماني لم تكن لديها قدرة تخزينية كافية. وخلال اجتماعات المتابعة، التزمت السلطات الوطنية بتوفير المعدات اللازمة للتخزين وأعربت عن استعدادها لمنح إعفاء ضريبي لجميع الإمدادات التي ترد لصالح الكتائب. كما علمت البعثة أن التقديرات الأولية التي قدمتها القوة المشتركة لا تفي بمتطلباتها التشغيلية. ولذلك زِيدت كميات الوقود واللوازم والحصص التموينية، وأُدرجت الآن مياه الشرب، التي لم تكن مُدرجة ضمن الخطة المقدمة في البداية. وإضافة إلى ذلك، علمت البعثة المتكاملة، خلال اجتماعات مع قيادات القوات المسلحة الوطنية، أن الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية تقدم الدعم الجوي للمساعدة في أثناء العمليات ولكنها تقتصر إلى وقود الطائرات النفاثة من طراز A1 لتعزيز الدعم الجوي الهجومي.

2 - مجالات الدعم الأخرى

16 - لا يزال الاتحاد الأوروبي هو أهم جهة مانحة للقوة المشتركة، حيث يبلغ مجموع مساهماته 256,6 مليون يورو. وإضافة إلى ذلك، تلقى الصندوق الاستئماني للمجموعة الخماسية مساهمات من رواندا (مليون دولار) وتركيا (5 ملايين دولار) والإمارات العربية المتحدة (12 مليون دولار) والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (867 000 دولار).

17 - وتقوم منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) حالياً باكتشاف خيارات لتعزيز الدعم للمجموعة الخماسية، من خلال كيانات تشمل وكالة الدعم والمشتريات التابعة للمنظمة. وتخطط المنظمة لإجراء تقييمها الخاص، الذي ستسترشد به في مشاركتها المستقبلية في منطقة الساحل.

18 - وتقدم عدة دول أعضاء دعماً ثنائياً إلى الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، في حين تقوم دول أخرى بتجريب نموذج هجين يجمع بين الدعم الثنائي والدور التنسيقي للكيانات الإقليمية. وفي حوارات مع فريق التقييم، ذكرت جهات مانحة ثنائية أنه، إلى أن يجري تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية للمجموعة الخماسية، بما في ذلك قدرتها على تلقي الدعم المالي، يظل الدعم الثنائي هو الخيار الوحيد المُجدي في الوقت الراهن.

19 - وواجه الفريق تحديات في الحصول على لمحة عامة عن جميع مساهمات الشركاء والجهات المانحة للقوة المشتركة. وبغية توفير دعم أكثر فعالية على المدى الطويل، هناك حاجة إلى تنسيق أفضل لتلك المعلومات وحفظها مركزياً بغية تفادي الازدواج وتحسين التكامل.

دال - التحديات

20 - في حين أكد جميع المحاورين دعمهم القوي للقوة المشتركة كمبادرة استثنائية تستحق المساعدة الدولية، لا يوجد تقارب في وجهات النظر داخل المجتمع الدولي بشأن أفضل السبل لتقديمها. وحدد فريق التقييم عدة مسائل جعلت من الصعب إنشاء آلية دعم للقوة تتسم بقدر أكبر من التنسيق والشمول والاستدامة وإمكانية التنبؤ، بما في ذلك ما إذا كانت القوة هي الخيار الأفضل في ظل الظروف السائدة في منطقة الساحل، وآلية حوكمتها ومسؤولياتها وامتثالها، وشفافية المعلومات وسبل والوصول إليها، والإبلاغ المالي عنها.

21 - وفي ذلك السياق، دافعت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية عن نهج مختلفة عبر طائفة كاملة من الخيارات، تتراوح من الدعم الثنائي إلى إقامة مكتب كامل ومكرس لتقديم الدعم يكون مقره في منطقة الساحل. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد اتفق جميع المحاورين على أن أي دعم يقدم للمجموعة الخماسية بأسرها، والقوة المشتركة كذراع عسكرية لها، لا يكون له معنى إذا لم تُعزز القدرات المحلية على المستويين الإقليمي والوطني كليهما. كما أعرب جميع المحاورين عن تأييدهم القوي لتعزيز دور الرقابة الذي تضطلع به الأمانة التنفيذية.

ثالثا - التدابير التي يتعين على المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اتخاذها

22 - إلى جانب أي دعم يقدمه الشركاء الدوليون، يمكن للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل اتخاذ عدد من الخطوات لمواصلة تفعيل القوة المشتركة وزيادة فعاليتها وتوسيع نطاق عملياتها، من خلال تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات في مواجهة تحد أمن مشترك ومعقد. ومن شأن هذه الخطوات أن تستند إلى صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك السياسة الأفريقية المشتركة للدفاع والأمن لعام 2004 وميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك لعام 2005، اللذين يدعوان إلى تعزيز التعاون في مجالي الأمن والدفاع بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون على مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

23 - وعلى وجه التحديد، يمكن أن يشمل هذا التعاون المعزز تجميع وتقاسم الخدمات والمعدات العسكرية، بما في ذلك العتاد الجوي. ويمكن أيضا النظر طرائق أخرى، بالتعلم من تجارب دولية ذات صلة، بما في ذلك إجراء عمليات شراء مشتركة واتخاذ ترتيبات تتعلق بخدمات الدعم المتبادل لقطع الغيار. وأخيرا، وفي إطار حملة تعزيز فعالية القوة المشتركة، يمكن لبلدان المجموعة الخماسية أن تنظر في وضع جداول زمنية واضحة للتعاون وتوضيح هياكل القيادة والتحكم، فضلا عن تطوير قدرات متخصصة تستند إلى الميزة النسبية والموقع. فعلى سبيل المثال، يمكن أن توفر عمليات الإجلاء الطبي الدول الأعضاء التي لديها أنسب عتاد جوي لتلك العمليات، في حين يمكن أن توفر دول أخرى الدعم الجوي الهجومي أو معدات النقل أو التخزين. وفي هذا الصدد، من المشجع ملاحظة أن رؤساء أركان الدفاع في المجموعة الخماسية قد كلفوا رؤساء القوات الجوية التابعين لكل منهم بوضع توصيات بشأن كيفية تجميع ما لديهم من قدرات لخفض التكاليف وزيادة تعزيز الفعالية. ومن المقرر أن تُحال تلك التوصيات إلى الاجتماع المقبل لرؤساء أركان الدفاع في المجموعة الخماسية، المقرر عقده في بوركينافاسو، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

24 - والترتيبات المذكورة أعلاه، إذا ما اتبعت على نحو استباقي وفعال، ستؤدي دورا كبيرا في خفض التكاليف وتحقيق وفورات الحجم وضمان الاستخدام الفعال للموارد المحدودة المتاحة لبلدان المجموعة

الخماسية. وينبغي النظر في النهج نفسه في مجالات أخرى، بما في ذلك حقوق الإنسان، لتعظيم أثر الجهود الجماعية التي تبذلها البلدان. كما ستعزز الجهود المزيد من التعاون بين البلدان، وستتبنى عن المزيد من الالتزام السياسي تجاه التصدي الجماعي للتحديات الأمنية الراهنة، مع تهيئة الظروف لدعم دولي أكثر فعالية.

25 - ويتطلب تحقيق ذلك الهدف إجراء عملية مشتركة لتقييم التجارب الدولية ذات الصلة وإجراء استعراض شامل لها، يمكن على أساسهما اقتراح طرائق عملية وقابلة للتنفيذ بغية تعزيز التعاون. ويمكن لمكتب استشاري تابع للأمم المتحدة (انظر أدناه)، يعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وسائر الشركاء، أن يقدم دعماً قيماً في ذلك الصدد، وذلك بتيسير إجراء عملية التقييم والاستعراض المذكورة أعلاه وتحديد المزايا النسبية.

رابعاً - خيارات تعزيز الدعم الدولي

26 - في المديين القريب إلى المتوسط، ينبغي أن يكون تعزيز تولي المجموعة الخماسية لزاماً الأمور وتعزيز قدراتها عنصراً رئيسياً في أي دعم يقدم إلى القوة المشتركة. ومن شأن ذلك أن يضمن قيام المجموعة الخماسية بمواصلة بناء التوافق السياسي وتطوير القدرات المؤسسية اللازمة لدفع عملية إضفاء الطابع الإقليمي على القوة والتصدي للتحديات المتعددة التي تواجه منطقة الساحل بطريقة شاملة. وفضلاً عن ذلك، وبغض النظر عن نموذج الدعم، فمن الضروري أن تسترشد القوة بإطار سياسي واستراتيجي جامع. ويمكن توخي إنشاء منتدى سياسي مكرس لذلك، يضم ممثلين عن المجموعة الخماسية ومنظمات دولية وإقليمية أخرى، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن أعضاء مجلس الأمن. ومن شأن ذلك أن يعزز تولي زمام الأمور على الصعيد الإقليمي ويعضد الدعم الدولي المعزز، مع ضمان موافقة عمليات القوة مع العمليات السياسية الهامة، مثل تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي.

27 - واستناداً إلى النتائج المبينة أعلاه، يقترح الأمين العام خيارين لتعزيز الدعم المقدم إلى القوة المشتركة.

أ - الخيار 1: مكتب استشاري خاص بالأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل

28 - سيهدف المكتب الاستشاري التابع للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة التقنية ومساعدة الخبراء إلى الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية في مجالات الشؤون السياسية وحقوق الإنسان وتخطيط العمليات والتخطيط الإداري، بما يشمل طرائق لتجميع الموارد وتقاسمها على نحو ملائم، باستثناء الدعم اللوجستي والمادي. وسيُصمّم المكتب الاستشاري على غرار الفريق السابق المعني بتقديم الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام التابع لإدارة عمليات حفظ السلام، والذي قدم بنجاح مشورة الخبراء إلى الاتحاد الأفريقي بشأن التخطيط لعمليات السلام التابعة له وإدارتها، وقد أُدمج في نهاية المطاف - إلى جانب آليات دعم واتصال أخرى تابعة للأمم المتحدة - في المكتب الحالي للأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. واستناداً إلى الميزة النسبية للاتحاد الأفريقي في إنفاذ السلام والاستفادة من صكوك الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بشأن التعاون في مجالي الدفاع والأمن، سيضم المكتب الاستشاري فريقاً مشتركاً بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يُعنى بالتخطيط ويتولى أيضاً تقديم التوجيه والمساعدة بشأن المسائل الشاملة، مثل العقيدة العسكرية

والتدريب، والتنسيق داخل الأمم المتحدة ومع الشركاء الآخرين لتوفير الدعم لبناء قدرات القوة المشتركة. ويمكن توخي تقديم المساعدة التقنية ومساعدة الخبراء في مجالات العمليات العسكرية؛ وتشكيل القوات؛ والمساعدة الطبية؛ والطيران؛ والشرطة؛ والإعلام؛ والمشتريات؛ والموارد البشرية؛ وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها؛ والشؤون المالية؛ والمعدات المملوكة للوحدات؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي إطار هذا الخيار، ستظل آلية حقوق الإنسان والحماية، بحسبما أنشئت بموجب إطار الامتثال وسياسة بذل العناية الواجبة، دون تغيير وستمثل، من ثم، الدعم المأذون للبعثة المتكاملة بتقديمه.

29 - ومن المتوخى أن يكون المكتب الاستشاري في موقع مشترك مع الأمانة التنفيذية في نواكشوط. ويمكن تصور التمويل من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين.

30 - وإذا نظر المجلس في هذا الخيار بعين الرضا، وفي حال ورود طلب رسمي من الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية، سيلزم تحديد المزيد من احتياجات بناء القدرات، فضلا عن مدة المساعدة والمعايير التي يمكن أن يُقاس بها التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف المنشود.

2 - الخيار 2: مكتب دعم مكرّس تابع للأمم المتحدة

31 - سيهدف مكتب الدعم المكرّس التابع للأمم المتحدة والخاص بالقوة المشتركة إلى دعم تنفيذ مفهومها الاستراتيجي للعمليات من خلال تقديم الدعم اللوجستي للعمليات التي تجري تحت رعاية القوة. ومن شأن ذلك أن يوفر التمويل الأكثر استدامة والذي يمكن التنبؤ به بأكثر قدر، وأن يمكّن المجموعة الخماسية من خلال إرساء أساس لتخطيط العمليات وتنفيذها، وأن يوفر إطارا قويا لحماية حقوق الإنسان.

32 - وسيستلزم إنشاء مكتب مكرّس لتقديم الدعم توسيع نطاق الدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة في مالي حاليا (المياه وحصص الإعاشة والوقود والإجلاء الطبي داخل حدود مالي) لتغطية الخدمات الهندسية وخدمات الصيانة وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونقل البضائع والإمدادات الطبية وعمليات الإجلاء الطبي وإجلاء الإصابات في جميع مناطق العمليات. وهناك نموذجان أساسيان لتصميم مكتب الدعم، بصرف النظر عما إذا كان سيُمول من خلال الاشتراكات المقررة أو من خلال تمويل الجهات المانحة:

(أ) نموذج يستند بشكل أكبر إلى قيام الأمم المتحدة بتقديم الخدمات، ويستلزم وجود عدد أكبر من موظفي الأمم المتحدة؛

(ب) نموذج يستند إلى الاستعانة بالمصادر الخارجية لأقصى حد، مع وجود أخف لموظفي الأمم المتحدة يركز في معظمه على مهام سلسلة الإمداد وإدارة العقود وضمان الجودة، إضافة إلى الإبلاغ.

33 - وسيسعى كلا النموذجين إلى وضع ترتيبات دعم بأكثر الطرق فعالية وكفاءة، وذلك بالارتكاز على الخبرة التي اكتسبت من خلال قيام البعثة المتكاملة بتقديم الدعم إلى القوة المشتركة، واستخدام ترتيبات الدعم القائمة التابعة للأمم المتحدة في المنطقة قدر الإمكان. وسيعزز مكتب الدعم الشفافية والمساءلة من خلال عملياته العادلة والشفافة، والمرونة، والقابلة للتوسع، وسيكون أكثر ملاءمة لدعم العمليات الحركية في منطقة العمليات. ويمكن تكيفه وفقا للاحتياجات والقدرات التشغيلية للمجموعة الخماسية مع استمرار تعزيز قدراته الخاصة بمرور الوقت.

34 - وبغض النظر عن طريقة تقديم الدعم، فمن المتوخى أن يكون مقر مكتب الدعم في نيامبي للاستفادة من موقعها المركزي وتوافر الخدمات التجارية على نحو مباشر. وسيُنشأ مكتب اتصال أصغر حجماً في نواكشوط لضمان التنسيق مع أمانة المجموعة الخماسية. ومن المتوخى إنشاء مكاتب أخرى للعمليات في باماكو وأواغادوغو وانجمينا لضمان تزامن التخطيط التشغيلي وتحديد الأولويات والتنسيق مع احتياجات الدعم في جميع أنحاء منطقة العمليات. وستُنشأ خلية عمليات في باماكو للعمل مع مقر القوة المشتركة.

35 - ومن السمات الرئيسية لتصميم مكتب دعم تابع للأمم المتحدة ضمان أن تشرف على عمليات القوة المشتركة آلية تنسيق تنظم عمليات المكتب، تشارك فيها أمانة المجموعة الخماسية ومقر القوة والمكتب، يمكن من خلالها بلورة ورصد فهم مشترك للعمليات التي سيقدّم لها الدعم. وستكون آلية التنسيق أساسية لضمان أن يقتصر دعم المكتب على العمليات التي تجري تحت رعاية المجموعة الخماسية.

36 - وسيطبق مكتب الدعم نفس المبادئ والنهج لمواصلة تعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان والحماية، بأساليب تشمل ضمان الامتثال لحقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في إطار الامتثال وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

37 - وإذا نظر مجلس الأمن في هذا الخيار بعين الرضا وأُتيحت الموارد اللازمة، فمن المتوخى أن يبدأ تنفيذ المرحلة المتقدمة على الفور، بهدف الوصول إلى القدرة التشغيلية الكاملة بحلول نهاية عام 2022 أو مطلع عام 2023. وسيطلب إنشاء مكتب الدعم توفير موارد مكرّسة لإجراء التخطيط بالتفصيل المناسب قبل وضع التكاليف وملاك الموظفين وأساليب تقديم الدعم ونطاق وجود موظفي الأمم المتحدة وترتيبات الحوكمة في صيغتها النهائية.

3 - اعتبارات أخرى

38 - عقد فريق التقييم عدة مناقشات مع منظمات إقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، لاستكشاف الخيارات المتاحة لزيادة مشاركتها في المنطقة. وينظر الاتحاد الأوروبي حالياً في خيارات لتعزيز الدعم من خلال مرفق السلام الأوروبي المنشأ حديثاً للفترة 2022-2023، بما في ذلك ما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن والتدريب والمعدات العسكرية، التي تشمل بعض المعدات الفتاكة ولكن باستثناء الأسلحة الصغيرة، لكنه شدد على أنه من السابق لأوانه تقديم مؤشرات بشأن طرائق هذا الدعم ونطاقه وحجمه.

39 - وأعرب الاتحاد الأفريقي عن استعداده للقيام بدور معزز ورغبته في ذلك، لا سيما فيما يتعلق بتشجيع تعاون أعمق فيما بين بلدان المجموعة الخماسية ودعم جهودها في مجال الحوكمة. بيد أنه شدد على أن الأمر سيتطلب دعماً مالياً توفره جهة مانحة أخرى لتقديم الدعم اللوجستي العملي للقوة المشتركة.

40 - كما استكشف فريق التقييم خيارات لتعزيز تنسيق الدعم الثنائي. ويمكن للأمم المتحدة، بما لديها من قوة في مجال الدعوة، أن تؤدي دوراً في هذا الصدد، إما من خلال المنتدى السياسي المكرس المذكور أعلاه، كجزء من خيار تعزيز الدعم الدولي، وذلك عن طريق البعثة المتكاملة في مالي، أو في إطار التحالف من أجل منطقة الساحل. ورأى الفريق أن تعزيز التنسيق سيكون أمراً بالغ الأهمية، ولكن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن يستبعد الأخذ به أي من الخيارين المبيينين أعلاه والعكس صحيح.

4 - توصيات لتعزيز تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها وإطار الامتثال لحقوق الإنسان

41 - عملاً بإطار الامتثال وسياسة بذل العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، يجب الاستمرار في تطوير الهياكل والممارسات الداخلية المحسنة لمعالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان بالتعاون مع القوة المشتركة. وينبغي أن يبدأ هذا النهج بتفعيل آلية تضم القوة والأفراد العسكريين من بلدان المجموعة الخماسية كي تساعد على إزالة التضارب بين العمليات التي تُنفَّذ بقدرات وطنية والعمليات التي تُنفَّذ تحت قيادة القوة المشتركة، وتساعد على تحديد المسؤولية لاحقاً عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى سبيل الأولوية، يظل من الضروري تعزيز قدرات الشرطة العسكرية المنتشرة في كتائب المجموعة الخماسية على إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة وضمان المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها عناصر تابعة للقوة. وفي الوقت نفسه، سيكون من المهم تعزيز أن تتولى المجموعة الخماسية زمام إطار الامتثال على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما يشمل بناء قدرات حقوق الإنسان في أمانتها التنفيذية ومقر القوات الوطنية وزيادة دعم التعاون المدني والعسكري والعلاقات بين القوة المشتركة والسكان المحليين. وأخيراً، ستكون الإرادة والالتزام السياسيان القويان والمتواصلان من جانب الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية والقوة أمراً بالغ الأهمية، إضافة إلى الدعم المقدم من الجهات الفاعلة الدولية.

خامسا - خاتمة

42 - تعد القوة المشتركة مبادرة بالغة الأهمية ينبغي النظر إليها على أنها أداة تكمل مشاركة الأمم المتحدة المتعددة الأوجه في منطقة الساحل وينبغي للأمم المتحدة أن تدعمها على نحو أكثر فعالية. وعند النظر في أفضل السبل لدعم القوة المشتركة، ينبغي أن تتعلق المسائل التوجيهية بكيفية التصدي للتحديات التي تواجهها منطقة الساحل بطريقة مستدامة وفعالة وبأفضل السبل لدعم الجهات الفاعلة الوطنية في جهودها الرامية إلى تنفيذ المبادرات التي تضعها هي نفسها. ولا يزال وجود قوة خماسية مستقلة تماماً، تتمتع بالقدرة على دعم مختلف كياناتها، بما فيها القوة، هو الهدف المشترك للدول الأعضاء في المجموعة الخماسية - وهو هدف يتقاسمه معها مجلس الأمن. وينبغي، من ثم، أن يكون هذا العنصر أول منطلق لأي خيار لدعم القوة.

43 - ويمكن أن يساعد إنشاء مكتب استشاري تابع للأمم المتحدة على بناء هذه القدرة وتوفير الدعم الذي تمس الحاجة إليه، وإن لم يكن دعماً لوجستياً، مع توفير الحيز السياسي للحوار بشأن الحلول الطويلة الأجل في الوقت نفسه. وفي الوقت نفسه، فإن الأمين العام مقتنع اقتناعاً عميقاً بأن مكتب دعم مكرساً وتابعا للأمم المتحدة سيكون هو الأنسب لتقديم ما تستحقه المجموعة الخماسية من دعم مستدام وموثوق ويمكن التنبؤ به. وإنني أدعو أعضاء مجلس الأمن إلى النظر في هذا الخيار مرة أخرى، أخذين في الاعتبار مرونة الاقتراح المفصل الوارد في هذا التقييم وضميمته، وإمكانية توسيع نطاقه. وفي الوقت نفسه، يود الأمين العام أن يؤكد ضرورة مواصلة المشاركة والدعم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف للمجموعة الخماسية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي.

44 - وبغض النظر عما يُقدّم من دعم، فإن معالجة تحديات الحوكمة ستكون أمراً حاسماً لضمان الاستقرار الدائم في منطقة الساحل. وإن الحلول العسكرية والأمنية، مع ضرورتها نظراً لحجم العنف والتهديدات المسلحة في المنطقة وتداعياتها على الأمن في أماكن أخرى في أفريقيا وخارجها، لا يمكن أن

تتجح بمفردها. ويجب أن تُستكمل بجهود تتسم بالقدر نفسه من التصميم لتحسين الحوكمة وتعزيز الإدماج. ويرحب الأمين العام بالجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للاستثمار، ليس في مجال الأمن والدفاع فحسب، ولكن أيضا في مجالات الحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والبنى التحتية والقدرة على الصمود والتنمية البشرية، ويشجعها على تعزيز تلك الجهود. ويدعو المجتمع الدولي إلى الاستفادة من الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، لتحسين الإدارة، وإلى تكثيف الدعم في هذا الصدد. وهذا وحده هو الذي سيحقق النتائج المأمولة. وستواصل الأمانة العامة، من جانبها، مع مفوضية الاتحاد الأفريقي لدراسة أفضل السبل للعمل معا لدعم الجهود ذات الصلة بالحوكمة التي تبذلها بلدان المجموعة الخماسية، استنادا إلى السياسات والقواعد الأفريقية ذات الصلة.

الضميمة

لمحة عامة عن احتياجات التمويل السنوية

البيان	المبلغ (بـدولارات الولايات المتحدة)	ملاحظات
الأغذية الجافة والطازجة	25 000 000	مبلغ مقطوع
الديزل	4 200 000	4 ملايين لتر
الوقود	3 570 000	3,4 ملايين لتر
اللوازم	4 440 000	1,48 مليون لتر
المركبات المُحصّنة ضد الألغام	51 200 000	16 مركبة في كل موقع من المواقع الثمانية
صيانة المركبات والخدمات المتصلة بها	2 000 000	مبلغ مقطوع
قطع غيار المركبات	2 500 000	مبلغ مقطوع
الدفاع الميداني، أماكن الإقامة، المطابخ	32 000 000	مخيمان في كل موقع من المواقع الثمانية
صيانة المخيمات	16 000 000	مليون دولار لكل مخيم سنويا
المولدات والطاقة الشمسية	10 000 000	مبلغ مقطوع
مولدات الكهرباء، الخدمات	400 000	مبلغ مقطوع
مولدات الكهرباء، قطع الغيار	2 000 000	مبلغ مقطوع
المياه والصرف الصحي	48 000 000	مخيمان في كل موقع بمبلغ 3 ملايين دولار لكل مخيم
الرصااص المطاطي	2 000 000	احتياجات التدريب
المشاريع السريعة الأثر	5 000 000	مبلغ مقطوع
بدلات القوات	94 110 912	5 492 جنديا بمبلغ 1 468 دولارا شهريا لكل منهم لمدة 12 شهرا
بدلات ضباط الأركان العسكريين	16 224 000	152 من ضباط الأركان العسكريين في مقر القوة المشتركة و 186 من ضباط الأركان العسكريين (62 ضابطا في كل مركز للقيادة في 3 قطاعات)، 4 000 دولار شهريا لكل ضابط من ضباط الأركان العسكريين
قائد القوة (مد-2)	111 502	مرتب سنوي
نائب قائد القوة (مد-1)	100 800	مرتب سنوي
رئيس الأركان (ف-5)	88 162	مرتب سنوي
طائرات مسيرة	8 000 000	مبلغ مقطوع
طائرة عمودية للإجلاء الطبي	2 100 000	20 عملية إجلاء لكل قطاع سنويا زائدا رسوم التعبئة والطاقم، 3 قطاعات
طائرات استطلاع	4 000 000	3 طائرات (1 لكل قطاع)
طائرات عمودية هجومية	25 020 000	الدعم بالنيران، 6 طائرات (طائرتان لكل قطاع)
الاتصالات السلكية واللاسلكية	20 000 000	أجهزة الاتصال اللاسلكي، الهواتف الساتلية، الاتصالات المدفوعة مسبقا، وما إلى ذلك
الأثاث والقرطاسيات والمعدات	5 000 000	مبلغ مقطوع
جمع المعلومات (الاستخبارات)	840 000	70 ألف دولار شهريا
رد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة	7 058 993	الاكتفاء الذاتي والمعدات الرئيسية لثمانى كتائب
المجموع	390 964 369	